دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أخلاقيات عمل اختصاصي علم النفس الشرعي
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المؤلف الرئيسي:	العيسوي، عبدالرحمن بن محمد
المجلد/العدد:	مج 22, ع 254
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	رجب / سبتمبر
الصفحات:	56 - 59
رقم MD:	324904
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	البحث القانوني، علم النفس الشرعي، اختصاصيو علم النفس الشرعي، التحقيق الجنائي، القضاء، البحث العلمي، أثر علم النفس، القانون، الخبراء النفسيون، التشريح النفسي، الأداء المهني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/324904

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

يمثل القضاء والتحقيق الجنائي والأحوال الشخصية مجالاً خصباً أمام البحث السيكولوجي في مجتمعاتنا العربية، وذلك لتطبيق مبادىء العلم ومناهج البحث العلمي في الحقل القضائي والقانوني وصولاً بالعدالة إلى منتهاها، ولقد أفرد علم النفس فرعاً خاصاً من فروع علم النفس التطبيقي الحديث لعلم النفس الشرعي، وهناك طموحات كبيرة في هذا المجال الخصب، وهو النظام القضائي والقانوني Legal system بغية تعميق العلاقة بين القانون وعلم النفس، ودراسة الآثار النفسية أوالسيكولوجية للقانون The Psycholgy of law من ذلك اهتمام الناس ببعض القوانين، وفي نفس الوقت إهمال غيرها، وتأثير علم النفس في الأعمال القانونية في حاجة إلى الدراسة الميدانية، من ذلك تحديد الوالد الصالح لحضانة الطفل الصغير عندما ينشب خلاف بين الأب والأم حول حضانته، ولكن هناك معوقات كثيرة تحد من النشاط السيكولوجي في الحقل القانوني، منها ما يتأتي من قبل الجمعيات السيكولوجية نفسها، ومنها ما يتأتى من الجمعيات القانوني، فقد يخشى رجال القانون أن يسلخ علم النفس بعضاً من اختصاصاتهم القانونية.

أخلاقيات عمل اختصاصي علم النفس الشرعي

د . عبدالرحمن محمد العيسوي*

ويعمل علماء النفس كخبراء أمام المحاكم وهيئات التحقيق، وفي نفس الوق يقدمون الاقتراحات لمجموعات المحلفين للمساعدة في إصدار قرارات المحلفين على الوجه الصائب، ويسهمون في عملية اختيار أعضاء جماعة المحلفين لكل قضية، ولكن علماء النفس من الممكن أن يتخطوا هذه الحدود، وتلك القيود التي توضع أمام نشاطهم في مجال النظام القانوني شريطة أن يلتزموا بمزيد من الدقة والموضوعية والأمانة والحيدة والصدق وتوخى الشروط المهنية، ولا ينحازون للطرف الذي يعهد إليهم بعمل التقارير أو الإدلاء بالشهادة.

وقد تكلف المحاكم هؤلاء، وقد تكلفهم النايبة أوالمدعى بالحق المدني ويسجل هؤلاء العلماء كثيراً من النجاح فيما يُكلفون به من أعمال، فوفقاً لبعض التقارير هناك أكر من تسعمائة قضية تمت دراستها وإبداء الرأي فيها، واتفقت هذه الآراء مع الأحكام في ٩٥٪ من هذه القضايا، ويمثل هذا نجاحاً ملحوظاً يُشجعنا نحن في العالم العربي على الاهتمام بدور علم النفس في المجال الشرطي والقضائي ، ولكن يقول البعض إن هذه النسبة وهي ٩٥٪ من الحالات تفوق ما يحصل عليه العلماء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، هل يستطيع هؤلاء العلماء التنبؤ الصادق في الحياة الواقعية بهذه النسبة العالية؟

العلوم الإنسانية تدرس أموراً بالغة التعقيد والصعوبة، كذلك فإن علماء النفس قد صمموا عدداً من الاختبارات والمقاييس التي تصلح للاستخدام في مجال حضانة الطفل، وتحديد الوالد أوالشخص الصالح لحضانة الطفل evaluations وكذلك لقياس الأمراض والاضطرابات السيكولوجية وخاصة اضطراب السيكوباتية، وادعى هؤلاء العلماء الوصول إلى نسب عالية جداً من صدق أدوات القياس هذه عمايحدث في الحياة الواقعية. ويعمل علماء النفس كخبراء يدلون بشهاداتهم العلمية أمام المحاكم أو هيئات التحقيق ويتم تكليفهم من طرف أحد أطراف النزاع القضائي، ولكنهم يحاولون الالتزام بالضمير الحي والقيم الأخلاقية ولكن يخشى أن ينحاز العالم لطرف من الأطراف يتخذ جانباً من الصراع ، ويتعاطف مع الطرف الذي يدفع له أجره، ويوجه شهادته في هذا الاتجاه، وفي بعض الحالات حين تحيل المحكمة القضية إلى خبير ما، بصرف النظر عن تخصص علم النفس والطب النفسي، فإنه يخشى أن يتقاضى رشوة من أحد الأطراف أو منها معاً ويهدد العدالة، كما يحدث في كثير من قضايا المنازعات في مجال البناء والتشييد، وما يتطلبه الأمر من عمل المعاينات وكتابة التقارير، فقد يبني البعض في أملاك الغير أو في مساحات حقوق الارتفاق المحظور البناء فيها، وقد ينحاز الخبير، على المستوى اللاشعوري

وقد يظل المدعي يبحث بين الخبراء حتى يجد الخبير الذي يدلي بالرأي الذي يطلبه منه، ولذلك قد يطلق بعض القضاة على الخبير اصطلاح «البندقية المؤجرة» أي السلاح الذي يستأجره أحد أطراف النزاع لجعل الحكم في يده، حيث يدلي بما يطلبه منه موكله، ولقد حدث ذلك في محاكمة أحد حراس معسكرات النازية لليهود، حيث أدلى خبير الخطوط بأن التوقيع الموجود على مستند كلف بفحصه ليس هو توقيع المتهم، ولكن المدعي العام واجهه ببيان عام كان أن سبق له الإدلاء به يُعبر عن عكس ذلك، ورفض هذا الخبير شرح هذا التناقض في تقاريره قائلاً أنه تربطه بالمتهم «علاقة تعاقدية» ويخشى طرده من التعاقد ، ولكن هذا الخطأ من الممكن أن يقع من جميع الخبراء على اختلاف تخصصاتهم، ولذلك كانت الحكمة القانونية القائلة بأن «المحكمة هي الخبير الأعلى»، فلها أن تأخذ أو ترفض تقرير الخبير، وخاصةً إذا كان من فئة تعرف في المحاكم باسم «خبير جدول» وهو ليس موظفاً في وزارة العدل، وإنما يعمل عملاً خاصاً تكلفه به المحكمة نظير تقاضي «أمانة» معينة (مبلغ معين)، ولكنه قد يطلب الارتشاء من أي أو من كل الأطراف، وقد يعتمد تعطيل كتابة التقرير مما يؤدي إلى تعطيل في الفصل في الدعوى وخاصة عندما يعطى الفرصة لأحد الخصوم لإقامة مبان ممنوعة.

ولذلك فإن الدور المثالي للخبير النفسي يجب أن يتسم بالموضوعية والدقة والأمانة والحيدة والسرعة قبل وقوع الأضرار على أحد المتقاضين، حيث يعمل كعالم موضوعي ومحايد وأمين وصادق، وبذلك يدلي بكل المعلومات والحقائق والوقائع والمعطيات وحتى النتائج المتناقضة حتى وإن لم يكن ذلك في صالح الجهة التي كلفته بالعمل، فالأمر يتطلب ممن يشغل هذه المهنة أن يكون حي الضمير وصاحب قيم أخلاقية قوية، وبالطبع فإن الأمانة والدق والموضوعية والحيدة والدقة سمات مطلوبة في كل الأعمال، وخاصة العمل القضائي والقانوني، ومن هنا يلزم تدريب الاختصاصي النفسي الذي يعمل في هذا الحقل الحيوي والخطير على الموضوعية والدقة والصدق والأمانة والحيدة، وقد يدلي الخبير بشهادة مؤادها أن المتهم كان يعاني من الجنون عندما ارتكب العمل الإجرامي، وإن كان إجرامه بصفة مؤقتة وما دامت الحالة الجنونية كانت مؤقتة، فإنه لا يلمس لها أثراً الآن، وبذلك يصعب التحقق من صدق هذا التشخيص كذلك قد يتأثر تقرير الخبير بما لديه من قيم في رؤيته للعالم وللموضوعات والأحداث، بما في ذلك ما يبديه من آراء أمام المحكمة، وخاصة في المسائل الإنسانية كأمور الزواج والطلاق وتحديد الوالد الصالح لحضانة طفل ما.

ففي إحدى القضايا وجد الاختصاصي النفسي أن الأدب إذا نطق ابنه بكلمة نابية فإنه يغسل فم الطفل بالماء والصابون، ولا يوجد في هذا السلوك ما يخالف القانون وربما أيضاً لا يوجد فيه ضرر فيزيقي، ولكن سلوك الطفل هذا كان يؤذي مشاعر الأدب، وفي هذه الحالة لا توجد أدلة علمية تمنع الحضانة، ولكن توصية الاختصاصي تتأثر بهذه الحالة، وهناك حالات أخرى قد يكون أحد الوالدين مدخناً والآخر لا يدخن، فهل مثل هذا السلوك يؤثر في التوصية بمن يستحق الحضانة؟، هناك حالات يتجاوز فيها الاختصاصي حدود العلم، من هذه الحالات قضايا إساءة معاملة الأطفال أو التحرش الجنسي بهم كما حدث ذلك في قضية اتهمت فيها صاحبة دار حضانة نهارية بالاعتداء على عدد من الأطفال، وقرر المحلفون إدانة المتهمة بالاعتداء ١١٥ مرة على الأطفال وتم الحكم عليها بـ ٤٧ عاماً سجناً، ولكن بعد مضي خمس سنوات أخرى أعيدت محاكمتها لعدم وجود أساس علمي لقرار الاختصاصي الخبير، وبالمثل فإن الشعور بالصداع لا يرجع إلى سبب واحد بعينه، ومعروف علمياً أن الارتباط لا يعني بالضرورة وجود علاقة العلية وإنما فقط يعني أن ظاهرتين تزيدان معاً أو تقلان معاً دون أن يكون إحداهما بالضرورة سبباً في وجود الآخر، وبالمثل في الحالات التي يُطلب فيها من الاختصاصي النفسي تقرير مدى خطورة مريض عقلي إذا ما تم الإفراج عنه حيث قرر الاختصاصي أنه «يعرف» أن المتهم سوف يرتكب بعض الجرائم في المستقبل.

وفي حالة مذنب محوم عليه بالإعدام ، لوحظ على سلوكه بعض التغيرات كالحركات الغريبة ، وأخذت هذه الحركات في الزيادة ، وبدأ يعبر عن حالة وسواسية بأنه كان ضحية لمؤامرة إجرامية مع المعاناة من هذاء أنه بابا بول الثالث الذي وضع قواعد العدالة في المحكمة في ولاية فلوريدا ومن المعروف أنه لا يمكن تنفيذ حكم الإعدام في رأي شخص ما لم يكن قادراً على فهم حكم الإعدام فيه، ويعي معناه، ولذلك فإن حاكم هذه الولاية عين فريقاً من ثلاثة من الأطباء العقليين لعلم مقابلة مع المذنب لتقدير مدى كفاءته أو قدرته العقلية لتحديد عما إذا كان هذا المذنب لديه القدرة العقلية لفهم طبيعة عقوبة الإعدام المقضي بها عليه والأسباب التي من أجلها قضي بها عليه، وفي مثل هذه الحالة كان المتوقع أن تأتي قرارات هؤلاء الأطباء دقيقة وصادقة، ولكنهم استجوبوه دفعة واحدة مع بعضهم بعضاً وفي حضور عدد كبير من الناس ولمدة ثلاثين دقيقة فقط، وكان هذا الاستجواب بحضور ثمانية أشخاص آخرين من بينهم المدعي العام وموظفي السجن، وكتب كل طبيب ثلاث صفحات وقرروا أن حالته تتفق مع تعريف سلامة العقل وصحته، ولكن كلاً منهم أعطي تشخيصاً مختلفاً لحالة النزيل هذا وقضى الحاكم بإعدامه، ولكن المحكمة العليا قررت إعادة استجواب الكفاءة في محاولة لتحدي آراء هؤلاء الأطباء، ولكن للأسف الشديد هذا المذنب توفى وفاة طبيعية في السجن قبل إجراء المقابلة الثانية.

وقد تقام علاقة مزدوجة بين الاختصاصي وأحد أطراف الدعوى القضائية، فلقد حدث أن قبل الاختصاصي المعين من قبل المحكمة للتقرير عن الوالد الذي يصلح لحضانة الطفل، قبل دعوة للعشاء من الزوجة المطلقة، وبالطبع لا يمكن أن نتصور أن يأتي تقريره محايداً لأنه تلقى نوعاً من الرشوة، وفي حالة أخصائي آخر طلب منه معالجة امرأة نفسياً، ولكنه حاول إقامة علاقة رومانسية معها، وتُعرف هذه الحالات بحالات العلاقات المزدوجة وهو سلوك، بالقطع، غير أخلاقي، وقد يحدث أن يرتبط الاختصاصي بأكثر من عمل مع العميل أو المتقاضي، عندما يدعى الطفل أنه قد تم الاعتداء عليه فإن المحكمة تنتدب له اختصاصياً نفسياً لفحص حالته، ولكن هذا الاختصاصي قد يكون هو الذي تولى علاج هذا الطفل من قبل أسرته وبذلك لا يصلح أن يكتب تقريراً محايداً عن حالته، أو قد يكون هو المعالج لأحد أفراد أسرة هذا الطفل، ويشبه ذلك المدرس الذي يعطى درساً خصوصياً للطفل، فإنه لا يصلح أن يقوم بامتحان هذا الطفل في مادته.

ويعمل اختصاصيو علم النفس الشرعي كمستشارين أمام المحاكم في المحاكمات المختلفة ولكن في جميع الأحوال يلزم التسمك بالقيم الأخلاقية إلى أقصى درجة ممكنة، وفي ظل النظام الأمريكي فإن الجهات التي تدفع أجر الاختصاصي النفسي تختلف من حالة إلى أخرى، فقد تدفع له أجره ما يعرف هناك باسم الشركات القانونية أو عن طريق أقسام الشرطة أو هيئات الشرطة أو المحكمة ذاتها، وبالطبع لهذه المنظمات توقعاتها من عمل الاختصاصي النفسي، ويخشى أن تأتي أعماله بما يتمنى من يدفع له الأجر، فقد يتحسس الاختصاصي النفسي الرأي الذي تتوقعه جهة تكليفه، ويأتي بهذا الرأي، بصرف النظر عن الحقيقة والواقع، وبذلك يهدر قيمة عظيمة هي قيمة العدالة، ذلك لأنه يقع على علماءالنفس مسئولية تحقيق سعادة الإنسان والمجتمع بصفة عامة وليس الطرف الذي كلفهم بالعمل من أجله، وهنا يعد المجتمع «العميل» الذي يتعامل معه الاختصاصي. فهو وكيل عن المجتمع كله، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة، فهي المسئولة عن حقوق المجتمع، حتى عندما يتنازل المجنى عليه بحقه المدني حيال المتهم، وعلى ذلك قد يشعر الاختصاصي النفسي بنوع من الضغط والصراع بين هذه الأهداف المتعارضة.

والحقيقة أن اتجاه المدعين في تزايد مستمر للاستعانة بالاختصاصيين النفسيين لمساعدتهم في تهيئة الدعوى للحكم وتجهيزها، والمحكمة تستعين بآراء كثير من الجهات قبل إصدار الحكم في الدعوى، من ذلك آراء المباحث وتحرياتها ، وتقارير معامل ومختبرات التحليل، وآراء الطب الشرعي، واللجان الهندسية، وخبراء الحريق، ومن إليهم يلزم إعداد الدعوى للحكم من ذلك إعداد الشهود، والمساعدة في إختيار فريق المحلفين ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك شركات تعمل هذا العمل كما حدث في قضية تعويض رفعتها أم لطفل سقط من فوق برج كهربائي كان يلعب في مدينة الملاهي وأدى سقوطه إلى إصابته بجروح ولكن تبين للاختصاصي النفسي أن فريق المحلفين، على الرغم من أنهم كانوا أيضاً من الآباء إلا أنهم كانوا متعاطفين مع الشركة، لأنهم كانوا أكثر فهماً لمسئولية الآباء والأمهات في المحافظة على حياة أبنائهم وضبط سلوكهم ، فالآباء والأمهات مسئولون عن سلامة أطفالهم وحمايتهم، ومن جهة أخرى فإن الاختصاصي النفسي له دور تعليمي أو تربوي، فقد يعد برامج لتعليم وتوعية المحامين في أصول المفاوضات والمحاورات، وقد يرى الاختصاصي النفسي ضرورة معرفة ميول المحلف المقترح في نوعية البرامج التي يشاهدها على جهاز التلفاز، بينما قد يرى المدعى بأن هذه مسألة تمس السرية الشخصية للمحلف لا يجوز تناولها، وقد يحدث خلاف بين رؤية الاختصاصي النفسي والمدعي في الشهود، ونوعيتهم، ونوعية المحلفين الذين يتعين إقصاؤهم ، وأي الشهادات يتعين تقديمها أولاً في أثناء نظر الدعوى، كذلك فإن المدعين لا يرتاحون للأدلة المستمدة من التجارب المعملية، باعتبار أن هذه التجارب لا تحاكي الطبيعة أو الظواهر الخارجية تماماً، ويمثل هذا اعتراض عام ضد استخدام التجارب المعملية في علم النفس على اعتبار أنها لا تحاكي الطبيعة تمام المحاكاة، فالقلق المصطنع داخل المعمل يختلف عن القلق في الحياة الخارجية.

وهناك قواعد أخلاقية يتعين على الخبير النفسي، بل جميع الخبراء مراعاتها من ذلك :

- الحرص على عدم تزييف البيانات أو المعطيات أو المعلومات أو تحويرها.
- عدم الوصول إلى نتائج مزيفة أو فاسدة لا تؤيدها الحقائق أو ليست مستمدة من الحقائق البحتة، أي عدم الخطأ في الاستدلال.
- لا ينتحل أراء أو أقوال أو نظريات مؤلف أو باحث آخر،

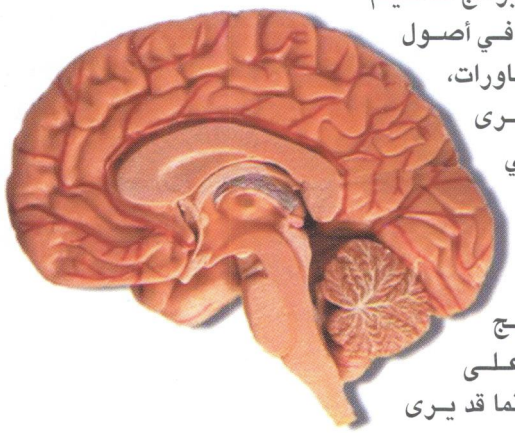

أي لا ينقل عن الغير وينسب إلى نفسه والحقيقة أن هناك مسئوليات أخلاقية كبيرة على الخبراء، كما أنهم مطالبون بالمحافظة التامة على سرية القضايا وخصوصية أطرافها وعدم الإفصاح عن أية معلومات سرية وعلى الاختصاصي أن يقنع من يجري عليهم الدراسات أو الأبحاث أو يجمع منهم المعلومات بكفالة هذه السرية ، وإلا رفضوا التعاون معه ووجد صعوبة في الحصول على العينة الممثلة التي يمكن الركون إلى نتائجها، والمحافظة على السرية أمر واجب ليس فقط في مجال القضاء والشرطة، ولكن في جميع مجالات علم النفس المهني والصناعي والإداري والسياسي والإكلينيكي والمرضى، وذلك حتى لا يُضار المفحوص بما يقدمه لنا من بيانات أو أسرار تخص أدق أمور حياته، من ذلك حرص الباحث على إزالة كافة المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تكتشف شخصية المستجيب أو المفحوص، كمحو الإسم أو الوظيفة أو مقر السكن أو السن والجنس وأرقام الهاتف، ولكن قد تظهر صعوبة عندما تطلب المحكمة التأكد من أن المقابلات الشخصية قد تمت فعلاً، ومع أناس حقيقين، في مثل هذه الحالة يمكن إجراء المقابلات مرة ثانية للتأكيد من أن العميل سبق سؤاله أم لا. هذا ومن أهم موضوعات عمل اختصاصي علم النفس الشرعي: بحث العلاقة بين الحالة العقلية للمتهم في وقت ارتكاب الجريمة ومسئولته عن هذه الجريمة التي يُحاكم من أجلها. ومدى توفر الكفاءة لدى المتهم للمثول أمام المحكمة لمحاكمته، وهل يفهم المتهم الإجراءات القانونية أو إجراءات المحاكمة.؟

- عملية المحاكمة وما هي فرص إعادة تأهيل المتهم وما هي الآثار التي تترتب على إمكانية صدور عدة أحكام مختلفة.

- تحيد شهادة شهود العيان وما هي العوامل التي تؤثر في شهادة شهود العيان ، وإلى أي مدى تترابط ثقة الشاهد بدقته في الشهادة؟

- إجراءات المحاكمة وما هية المؤثرات المرتبطة بالمحاكمة والإجراءات التي تتم قبل المحاكمة ومدى اختلاف هذه الإجراءات.

- الإيداع المدني في المستشفى العقلي خوفاً من خطورة المريض العقلي على نفسه وعلى المحيطين به وعلى المجتمع عامة، وعما إذا كان المريض العقلي يمثل خطراً آنياً أو في الوقت الراهن أو تهديداً بالخطر لنفسه أو للآخرين في المستقبل مما يتطلب المعالجة في المستشفى أو في السجن أي التنبؤ بمدى خطورة المريض العقلي.

- دراسة الأضرار النفسية في الدعاوي المدنية، وما هي الآثار أو النتائج السيكولوجية التي يعاني منها المجني عليه إثر تعرضه لجريمة تعذيب أو سحل وكيف يمكن إخضاع هذه الآثار أو الأضرار للعلاج من عدمه، وإلى أي مدى ترجع الحالة الراهنة لظروف مرضية سابقة كان يعاني منها المجني عليه قبل حادث السحل.

- عملية التشريح النفسي الذاتي لمعرفة سبب الوفاة في الحالات التي يوجد فيها التباس أو غموض أو التي تحتمل أكثر من معنى كالقتل أو الانتحار وهل الظروف والملابسات وسمات شخصية المتوفي توحي بنوع الوفاة التي حدثت؟ وعلى سبيل المثال إذا ثبت أن مريضاً كان يعاني من حالة شديدة من الاكتئاب، وكان في تاريخ حياته كثيراً من محاولات الانتحار، فالأغلب أن ينتهي الاختصاصي إلى تحديد الوفاة على أنها انتحار.

- تحديد مدى الإهمال أو تحمل المسئولية لدى شخص ما ومعنى دراسة الظروف البيئية المحيطة بالفرد ودراسة قدراته الإدراكية أو الواعية، ومعرفة مدى تأثير ذلك على قدرة الفرد على اتخاذ بعض الحيطة، أي الحيطة في استخدام قدرات الإنسان.

- مدى تأثير الإعلانات في خداع المستهلكين أو تأثير اسم شركة معينة يشبه اسم شركة أخرى.

- قضايا الفئات الاجتماعية الخاصة أي بحث الأدلة السيكولوجية حول أفكار تأثير المعالجات الفعالة أو تطبيق بعض الإختبارات النفسية للتمييز بين الطبقات أو الفئات وخاصة الأقليات في المدارس أو في مجالات العمل.

- للبحث في مدى توفر القدرات العقلية الضرورية واللازمة لاتخاذ قرارات حول ظروف المعيشة، والظروف البيئية والظروف الصحية، أي أعمال الحراسة أو الوصاية على بعض الأشخاص أو على الأطفال القصر وإجراءات الحجر.

- حضانة الأطفال الصغار وما هي العوامل السيكولوجية التي تؤثر في مصلحة الطفل الصغير الذي هو هو محل نزاع قضائي على حضانته وما هي آثار ذلك على الأسرة؟

- قضايا التبني وإنهاء حقوق الوالدين وما هي العوامل النفسية التي تؤثر في الطفل عندما يعجز الآباء عن رعايته بسبب عجز ما عن تربيته أو العناية به.

- الأخطار المهنية التي تقع من أرباب المهن المختلفة والتي تحال للقضاء ومدى توفر المستوى المطلوب في الأداء المهني وفقاً لما يدعي به الادعاء كأخطاء الأطباء.

- المسائل الاجتماعية في عملية التقاضي كدراسة تأثير العنف وإساءة معاملة شريك الحياة، وما مدى تأثير الأدب الداعر أو الكتابة الداعرة وما تأثير ذلك على سلوك المتهم الذي يدعى أن سلوكه السيء نتج عن هذه الأمور، كما يحدث عندما يرتكب الشاب جريمة اغتصاب إثر مشاهدته لأفلام داعرة أو مثيرة جنسياً. وهكذا يمكن لعلماء النفس في الحقل الشرعي أن يقوموا بواجباتهم حيث توجد عناصر نفسية في الدعوى القضائية أو في أحد أطرافها أو نتائجها أو أسبابها، ولكن في جميع الأحوال، يلزم توخي أقصى درجة من الالتزام بالضمير الحي والقيم الأخلاقية في الأمانة والصدق والحيدة والإخلاص للواجب وللمهنة ومراعاة لصالح المجتمع بصرف النظر عن الجهة التي تكلف الاختصاصي بعمل الخبير أمام المحكمة أو أمام هيئات التحقيق.

---

* كلية الآداب جامعة الإسكندرية- مصر